عبد اللطيف: الإعفاء من رسوم جميع معاملاتهم بالدولة ورسوم التأمينات القضائية

المرسوم ١٩ ألزم القطاع الخاص بتوظيف عدد من ذوي الإعاقة وأولوية بالحصول على القروض والمصارف

محمود الصالح

كشف أستاذ علم النفس لذوي الحاجات الخاصة في جامعة دمشق آذار عبد اللطيف أن المرسوم ١٩ للعام الحالي وضح دور وزارة الصحة بالعديد من النقاط منها تأمين الرعاية الصحية بشكل مجاني أو بأجور رمزية والكشف المبكر عن الإصابة بالإعاقة وهذا يسهم في تقليل عدد المعوقين كنظرة إستراتيجية، إضافة إلى تدريب الكوادر العاملة مع هذه الشريحة بشكل دائم، وحافظ على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالحقوق والواجبات كأي مواطن عربي سوري.

كما أعطى المرسوم الدور الرائد لوزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي من الجانبين اللوجستي أي تأمين الكود الهندسي لسهولة الوصول للقاعات والصفوف وأيضاً تخصيص مقاعد في الجامعات وفق مفاضلة خاصة بهم، مضيفاً: ولا ننسى موضوع تدريب أساتذة الجامعات والمدارس على تقنيات تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة.

وأضاف: كما حدد المرسوم دور وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في تأمين الرعاية لهؤلاء الأشخاص، من خلال صرف إعانات وفق ضوابط لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة بالتنسيق مع وزارة المالية، وألزم المؤسسة العامة للتأمين بتوفير برامج التأمين الصحي والتأمين على الحياة للأشخاص ذوي الإعاقة بالتنسيق مع المجلس الوطني للإعاقة، موضحاً أنه من مهام وزارة الشؤون أيضاً العمل على توفير التأهيل المهني بمراكزها المهنية بشكل مجاني أو بشكل مجاني في القطاع الخاص لرفد سوق العمل، كما ألزم أرباب العمل الذين يعمل لديهم ٥٠ عاملاً توظيف أشخاص من ذوي الإعاقة، وفي حال عدم التوظيف يدفع بدل تقدي يعادل الحد الأدنى لأجورهم ويودع بموازنة المجلس الوطني للإعاقة.

ولفت إلى أن المرسوم منح ذوي الإعاقة أولية الحصول على القروض من المصارف لتأسيس مشاريع صغيرة، وفي مجال الإسكان يحق للشخص من ذوي الإعاقة المكتتب في السكن اختيار الشقة المناسبة لإعاقته عند التخصيص.

وأكد عبد اللطيف أنه تلتزم وزارة الإدارة المحلية من خلال الوحدات الإدارية بأخذ ما يناسب الأشخاص ذوي الإعاقة من كل النواحي، منها تخصيص مواقف خاصة بسيارات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتأمين وسائل نقل تؤمن تنقل هؤلاء وبمقاعد خاصة وشارات خاصة توضح ذلك، وإعفاء سيارات الأشخاص ذوي الإعاقة من أجور المواقف المأجورة.

وتلتزم وزارة الإعلام بإقامة حملات إعلامية فعالة لنشر الوعي بالمجتمع نحو الإعاقة، وتخصيص نافذة للصم في البرامج العامة.

ويستفيد الأشخاص من ذوي إعاقة من جميع وسائل الاتصال الحديثة والخدمات الإلكترونية وفق معايير محددة، كما يحق للأشخاص ذوي الإعاقة الترشح والانتخاب وممارسة حقهم بذلك في جميع المؤسسات التشريعية والتمثيلية، ويستفيد الأشخاص ذوي الإعاقة من الإعفاء من رسوم جميع معاملاتهم الشخصية بالدولة، ويتم الإعفاء من رسوم الدخول للأماكن الأثرية والثقافية بشكل دائم، والإعفاء من رسوم التأمينات القضائية في الدعاوى أمام المحاكم.

وزارة الإسكان ترد: لن نوافق على طلب جمعية المهندسين ولابد أن تلتزم بتعليمات «الإدارة المحلية»

طرطوس- هيثم يحيى محمد

مازالت الآثار والتداعيات السلبية لآلية التشييد الجديدة التي أقرتها الحكومة تظهر هنا وهناك، بعد أن أدى تطبيقها إلى توقف منح الرخص الجديدة بشكل شبه تام في الوحدات الإدارية.

وإثر ذلك ظهرت قضية خلافية بين جمعية تعاونية سكنية اسمها جمعية المهندسين ومؤسسة الإسكان العسكرية متعهدة مشروعها من جهة، ونقابة المهندسين من جهة ثانية، وهذا الخلاف الذي وصل إلى وزارة الأشغال العامة والإسكان يؤكد أن الآلية الجديدة لتشييد الأبنية فيها الكثير من الثغرات التي يجب تداركها ومنها ما يتعلق بالمقاول والمهندس المقيم.

وضمن إطار ما تقدم أفادت جمعية المهندسين بطرطوس في شكوى قدمتها لـ«الوطن» أنها تقدمت بشكوى لفرع نقابة المهندسين بطرطوس منذ فترة بخصوص مشروع برجيتها الجديد لكنه لم يعالجها، مبينة أنه بعد أن تم استكمال تصديق المخططات وأعمال دراسة البرج المراد تشييده على العقار رقم ٣٥٢٢ من منطقة الشيخ سعد العقارية العائد للجمعية وتحويل تكلفة تصديق المخططات البالغة ٤٦ مليوناً، وتحويلها إلى حساب الصندوق المشترك لدى المصرف، وبعد الحصول على المخططات المصدقة من نقابة المهندسين قامت الجمعية بتقديمها إلى مجلس مدينة طرطوس للحصول على رخصة بناء أصولاً خلال الشهر الثامن لعام ٢٠٢٣، فرفض مجلس المدينة منح الجمعية الترخيص المطلوب لحين التعاقد مع مقاول.

وتضمنت الشكوى أنه بعد إعلان المناقصة للمرة الأولى في بداية الشهر الثالث من العام الحالي وبعد إعلان نتائج هذه المناقصة بمحضر لجنة فض العروض الخاصة بالمشروع السكني السادس، فاز بالمناقصة العرض المقدم من فرع مؤسسة الإسكان العسكري في طرطوس، مشيرة إلى أنه بعد تنظيم عقد التنفيذ أصولاً والتصديق عليه من هيئة المستفيدين في الشهر الخامس من العام الحالي، قامت الجمعية بتقديم الإضبارة والمصدقة من فرع نقابة المهندسين بطرطوس مرة ثانية إلى مجلس مدينة طرطوس مع عقد التنفيذ الموقع مع مؤسسة الإسكان العسكرية، لكن كانت المفاجأة أن قسم الرخص في مجلس مدينة طرطوس طلب إضبارة تنفيذ المشروع وتصديق عقد المقاولة من نقابة المقاولين، علماً أنها لم تكن مطلوبة حين تصديق الإضبارة لدى النقابة سابقاً خلال الشهر السادس من العام الماضي.

وبيّنت الشكوى أنه تم الطلب من فرع نقابة المهندسين الأختام المطلوبة من مجلس مدينة طرطوس على بعض الأوراق وإعفاء الجمعية من الرسوم المتبقية لتصديق الإضبارة التنفيذية وعقد المهندس المقيم لكون الشركة المنفذة هي قطاع عام وهي كلفت مجموعة مهندسين مقيمين في المشروع من قبلها مع إرفاق كل الوثائق للنقابة، لكن رغم ذلك لم توافق بحجة آلية التشييد الجديدة، وبالتالي مازالت الجمعية متوقفة عن المباشرة والعمل في المشروع الذي ينتظره الأعضاء المخصصون على أحر من الجمر.

من جهته أكد رئيس فرع نقابة المهندسين في طرطوس حكمت إسماعيل أنه تم تقديم كتاب من الجمعية إلى فرع النقابة بطرطوس بهذا الخصوص وكانت الإجابة واضحة وصريحة في هذا الخصوص، مشيراً إلى أنه تم إعداد عدة مذكرات بخصوص آلية تشييد الأبنية الجديدة، وخاصة ما يتعلق بضرورة وجود «مقاول- مهندس مقيم»، وأن هذا عمل هندسي ومن مجال نقابة المهندسين وأنه يكتفى بتفعيل الدراسة والإشراف الهندسي وأن تكون هناك حالات مستثناة من التعميم.

وقال: نحن حالياً كما الجهة الإدارية المعنية نعمل وفقاً لهذه الآلية في تشييد الأبنية، ووفقاً للتعليمات والقرارات والأنظمة النافذة، مضيفاً: ليس عندنا استثناء للجمعية من ذلك القرار.

بدوره مدير الشؤون الفنية في مجلس مدينة طرطوس وسيم زغيبة قال عن الجانب المتعلق بهم: إن مجلس المدينة ملتزم بالآلية الجديدة لتشييد الأبنية ضمن الجمهورية العربية السورية المعتمدة من رئاسة مجلس الوزراء ومن ضمن الوثائق المطلوبة إضبارة تنفيذية وعقد مقاولة وعقد مقيم وجهاز إشراف لضمان سلامة وجودة التنفيذ والالتزام بالمخططات من ذوي الخبرة والاختصاص لتنفيذ مثل هذه الأبنية ونحن كمجلس مدينة نعتمد أي وثيقة رسمية تصدر بهذا الخصوص.

الإسكان ترد

وزارة الأشغال العامة والمرافق أجابت «الوطن» حول القضية عبر مكتبها الصحفي أن التعليمات الواردة في تعميم وزارة الإدارة المحلية المتعلق بآلية التشييد الجديدة، تلزم الجمعية أو أي جهة أخرى بالتعاقد مع مقاول وأيضاً مع مهندس مقيم قبل الترخيص والمباشرة بالتنفيذ، وبالتالي لن توافق الوزارة على طلب الجمعية ولابد أن تلتزم بتعليمات وزارة الإدارة المحلية بهذا الخصوص، وعندما قلنا للوزارة إن هذا الأمر واضح في التعميم لذلك لجأت إليكم الجمعية من أجل مساعدتها في ضوء ما ذكرته في كتابها المقدم إليكم كان الجواب: لا بد من التقيد بالتعليمات الصادرة.

إعانات مالية سخية للسويداء

٢,٨ مليار منحة من «الإدارة المحلية» لإصلاح سيارات الإطفاء والنظافة في المحافظة

السويداء -عبير صيموعة

بين نائب رئيس المكتب التنفيذي في المحافظة وائل جربوع أنه بناء على المنحة المالية التي تم تقديمها من وزارة الإدارة المحلية والبالغ قيمتها ١,٧ مليار ليرة والمخصصة لإقامة ١٦٥ وحدة بيع مؤقتة «أكشاك» لذوي الشهداء والجرحى تم توزيعها على مجالس المدن والبلدات منها جرى تخصيص ١٤٠ كشكا منها لمجلس مدينة السويداء وفي شهبا ٨ أكشاك.

وفي تصريح لـ«الوطن» لفت جربوع إلى أنه تم تحديد مواقع لتوزيع الأكشاك من مجلس مدينة السويداء ضمن المدينة، إلا أنه لم يتم الإعلان عنها ريثما يقوم المجلس بتحديد مساحة إشغال كل كشك وطريقة توزيعها بناء على عمل اللجنة المشكلة من المجلس والمحافظة لهذا الغرض.

وفي السياق ذاته منحت وزارة الإدارة المحلية والبيئة محافظة السويداء إعانة مالية جديدة للمجالس المحلية في السويداء بقيمة أكثر من ٥ مليارات ليرة منها ٢,٢ مليار ليرة تم تخصيصها للوحدات الإدارية ذات الصفة السياحية وذات الصفة التنموية و٢,٨ مليار ليرة لإصلاح آليات النظافة والإطفاء.

وأكد عضو المكتب التنفيذي لمجلس محافظة السويداء رئيس مكتب التخطيط والموازنات والخدمات بسام عامر لـ«الوطن» أن المساهمة المالية من الوزارة التي جاءت بالقرار رقم ١٣١٣ تاريخ ٢٠٢٤/٧/٣٠ أشارت إلى منح ١٠ مجالس محلية ذات الصفة السياحية إعانة مالية بقيمة ٩٥٠ مليوناً وهي بلدات القريا وعريقة والمزرعة وملح بواقع ١٠٠ مليون لكل بلدية، إضافة إلى بلدات عتيل ونجران وبلدية البثينة ولبين ودوما ورساس بواقع ٩٠ مليوناً لكل مجلس.

وأضاف: كما منحت ١٢ مجلس بلدة إعانة مالية باعتبارها ذات صفة تنموية بقيمة ١,٣ مليار ليرة، حيث تم تخصيص ثلاث مجالس بلدات بمبلغ ١٢٥ مليون لكل منها وهي بلديات الثعلة وعرمان ونمرة، إضافة إلى تخصيص مبلغ ١٠٥ ملايين لباقي البلديات في كل من بلديات سالة ومجادل وكفر اللحف وصما البردان والمنيذرة والهبت وميماس ومفعلة وخلخلة.

ولفت عام إلى قيام الوزارة كذلك بمنح المحافظة إعانة مالية ثانية بقيمة ٢,٨ مليار ليرة بالقرار رقم ١٣٨٢/ق تاريخ ٢٠٢٤/٦/٥ تم تخصيصها لدعم الموازنة المستقلة حيث تم تخصيص ٢,٥ مليار ليرة منها لصيانة وإصلاح آليات النظافة لكل الوحدات الإدارية على ساحة المحافظة و٣٠٠ مليون لإصلاح آليات الإطفاء.

هذا وكانت وزارة الإدارة المحلية قد قدمت مساهمات مالية وإعانات للمحافظة خلال شهري حزيران وتموز الماضيين بمبالغ تزيد على ٥,٣ مليارات ليرة المخصص لإقامة وحدة بيع مؤقتة لذوي الشهداء والجرحى.